العقود والالتزامات في التشريعات العربية

دراسة مقارنة موسعة بين مصر والجزائر ودول الخليج والمغرب العربي

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

إهداء

إلى ابنتي الحبيبة صبرينال

نور عيني وبهجة حياتي ورمز الأمل

إليكِ أهدي هذا الجهد المتواضع

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

فهرس المحتويات

المقدمة العامة

أهمية دراسة نظرية العقد في البيئة العربية

منهجية البحث وحدود الدراسة

الباب الأول

نشأة العقد وأركانه في التشريعات المقارنة

الفصل الأول

التراضي بين الإيجاب والقبول في العصر الرقمي

الفصل الثاني

المحل والسبب بين المذاهب الفقهية والقوانين الوضعية

الفصل الثالث

الشكلية في العقود هل هي ركن أم إثبات

الباب الثاني

آثار العقد وقوة الالتزام

الفصل الأول

مبدأ نسبية الآثار والاستثناءات الحديثة

الفصل الثاني

تنفيذ العقد بطريق غير مباشر والجبر عليه

الفصل الثالث

نظرية الظروف الطارئة بين الفقه الإسلامي والتقنين المدني

الباب الثالث

انتهاء الالتزام وبطلان العقد

الفصل الأول

أسباب انقضاء الالتزام والإبراء والوفاء

الفصل الثاني

بطلان العقد لأسباب تتعلق بالرضا والمحل

الفصل الثالث

التعويض عن الضرر في المسؤولية العقدية والتقصيرية

الباب الرابع

دراسة مقارنة تطبيقية محور مصر والجزائر

الفصل الأول

النموذج المصري والأردني التأثر بالقانون الفرنسي

الفصل الثاني

النموذج الجزائري والمغربي التوفيق بين المدرستين

الفصل الثالث

النموذج الخليجي السعودي والإماراتي العودة للأصول

المقدمة العامة

أهمية دراسة نظرية العقد في البيئة العربية

يُعد العقد شريعة المتعاقدين، وهو العمود الفقري لأي نظام اقتصادي حديث. وفي العالم العربي، نجد تنوعاً ً تشريعياً ً مثيراً ً للاهتمام؛ فمن دول تبنت التقنين المدني المبكر متأثرة بالمدرسة الفرنسية عبر التجربة المصرية مثل مصر والأردن والجزائر، إلى دول حافظت على المرجعية الفقهية الإسلامية المباشرة أو طورت قوانين حديثة مستمدة من الفقه الإسلامي مباشرة مثل السعودية والإمارات.

تهدف هذه الدراسة إلى رصد أوجه التشابه والاختلاف في معالجة التشريعات العربية لنظرية العقد، بدءاً ً من لحظة التكوين مروراً ً بالتنفيذ وانتهاءً ً بالانتهاء أو البطلان. كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على

التحديات المعاصرة مثل العقود الإلكترونية، ونظرية الظروف الطارئة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، وكيفية تعامل القضاء العربي معها.

تركز هذه الدراسة بشكل مكثف على المحور المصري الجزائري باعتباره العمود الفقري للتقنين المدني في المنطقة العربية، حيث يمثل القانون المدني المصري الصادر عام 1948 والقانون المدني الجزائري الصادر عام 1975 نموذجين رائدين في صياغة القواعد المدنية المستمدة من الفقه الإسلامي والمقننة بأسلوب عصري.

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مقارنين بين نماذج رئيسية هي جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت.

الباب الأول

نشأة العقد وأركانه في التشريعات المقارنة

الفصل الأول

التراضي بين الإيجاب والقبول في العصر الرقمي

أولا مفهوم التراضي في القوانين العربية

يتفق جميع المشرعين العرب على أن الركن الأول للعقد هو تراضي الطرفين، ويتم التعبير عنه بالإيجاب والقبول.

في مصر ينص القانون المدني في المادة 141 على أن التعاقد يتم بالتطابق بين الإيجاب والقبول، ويجوز أن يكون ضمنياً أو صريحاً.

في الجزائر تنص المادة 53 من القانون المدني على نفس المبدأ مع التأكيد على أن الإرادة يجب أن تكون خالية من العيوب.

في السعودية يستند الأمر إلى القاعدة الفقهية البيعة عن تراضٍ، ولا يشترط صيغة لفظية محددة بل يكفي ما يدل على الرضا عرفاً.

في الإمارات نص القانون المدني الاتحادي على جواز انعقاد العقد بأي وسيلة تدل على التراضي، مما فتح الباب واسعاً للعقود الإلكترونية.

ثانيا الإشكالية الحديثة العقود الإلكترونية والذكاء الاصطناعي

مع ظهور منصات التداول والعقود الذكية Smart Contracts برزت إشكالية تحديد لحظة تمام العقد.

النموذج المصري قضت محكمة النقض بأن البريد الإلكتروني يعتبر وسيلة كتابة صحيحة للإيجاب والقبول

إذا أمكن نسبتها للمرسل، وقد تم تعزيز ذلك بقانون التوقيع الإلكتروني.

النموذج الجزائري أصدرت الجزائر القانون رقم 18-05 المتعلق بالتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، الذي يعطي الحجية الكاملة للعقد الإلكتروني ويعتبره دليلاً كتابياً كالورق.

النموذج الإمارتي أصدرت قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الذي يعطي الحجية الكاملة للتوقيع والعقد الإلكتروني، ويعتبر وقت استلام البيانات هو وقت تمام العقد.

النموذج السعودي أقرت أنظمة وزارة العدل والتجارة صحة التعاقد الإلكتروني، واشترطت في بعض العقود كالعقارات التوثيق عبر المنصات الرسمية ناجز ليكون نافذاً.

النموذج الأردني عدل قانون المعاملات الإلكترونية ليواكب التطور، معتبراً الرسالة الإلكترونية دليلاً كتابياً.

تحليل نقدي

بينما سارعت الإمارات ومصر والجزائر لتقنين أحكام العقود الإلكترونية تفصيلاً، اعتمدت السعودية والأردن على القواعد العامة للتفسير القضائي، مما يمنح القاضي مرونة أكبر ولكن قد يؤدي لتباين في الأحكام قبل استقرار الاجتهاد.

الفصل الثاني

المحل والسبب بين المذاهب الفقهية والقوانين الوضعية

أولا عنصر المحل

المحل هو الشيء الذي يقع عليه العقد أو الأداء الملتزم به.

في التشريعات العربية مصر الأردن الكويت الإمارات الجزائر يشترط في المحل أن يكون موجوداً أو قابلاً للوجود، معيناً أو قابلاً للتعيين، ومشروعاً.

في المادة 142 من القانون المدني المصري والمادة 54 من القانون المدني الجزائري تم النص صراحة على هذه الشروط.

في السعودية يشترط الفقهاء أن يكون المبيع مالاً متقوماً وطاهراً ومملوكاً للبائع، مع تشدد في بيع المعدوم أو ما لا يُسلم غالباً كالسمك في الماء إلا بعقود خاصة كالاستصناع والسلم.

ثانيا عنصر السبب

السبب هو الغرض المباشر الذي يهدف المتعاقد إلى تحقيقه.

الخلاف الجوهري اختلف الفقهاء والمشرعون في

اعتبار السبب ركناً مستقلاً أم أنه داخل في نية المتعاقدين.

الرأي الراجح في مصر والأردن والكويت والجزائر يعتبر السبب ركناً أصيلاً للعقد، فإذا كان السبب غير مشروع كالاقتراض للقمار بطل العقد.

في المادة 136 من القانون المدني المصري والمادة 55 من القانون المدني الجزائري نص على وجوب وجود سبب مشروع.

في الفقه الحنبلي والسعودي التركيز الأكبر ينصب على نية المتعاقدين ومشروعية الغرض، وقد لا يُذكر السبب كركن منفصل بنفس الصياغة المدنية، لكن النتيجة واحدة وهي بطلان العقد ذي الغرض غير المشروع.

في الإمارات جمع القانون بين المدرستين، فنص على ضرورة وجود سبب مشروع، وحدد حالات انعدام السبب أو عدم مشروعيته بنصوص واضحة.

الفصل الثالث

الشكلية في العقود هل هي ركن أم إثبات

القاعدة العامة الأصل في العقود الرضائية، أي تنعقد بالتراضي دون حاجة لشكل معين.

الاستثناءات التشريعية

1 العقارات في مصر والأردن والجزائر اشترط المشرع التوثيق الرسمي الشهر العقاري لانعقاد عقد بيع العقار أو على الأقل لإثباته أمام القضاء، وإلا كان باطلاً أو غير منتج للأثر.

في مصر المادة 9 من قانون التسجيل العقاري تلزم التوثيق.

في الجزائر القانون الخاص بالعقار يشترط الإشهار العقاري.

2 في السعودية لم يكن الشكل شرطاً للانعقاد تاريخياً، لكن الأنظمة الحديثة نظام التسجيل العقاري جعلت التوثيق إلزامياً لنفاذ التصرف تجاه الغير وحماية الحقوق، وإن كان العقد صحيحاً فقهياً بين المتعاقدين بالكتابة العادية.

3 في الإمارات اشترطت قوانين جديدة توثيق عقود الإيجار والعقارات لدى الدوائر المختصة لتكون حجة على الغير.

تحليل مقارن

يتجه المشرع العربي تدريجياً نحو الشكلية الإلزامية في العقود المهمة عقارات، شركات، عمل لضمان الأمن القانوني والضريبي، مبتعداً عن فكرة العقد شفهي التي كانت سائدة في المعاملات التقليدية.

الباب الثاني

آثار العقد وقوة الالتزام

الفصل الأول

مبدأ نسبية الآثار والاستثناءات الحديثة

القاعدة العقد لا يرتب آثاراً إلا بين طرفيه، ولا يضر الغير ولا ينفعه إلا في حالات استثنائية.

التطبيق في التشريعات العربية

جميع القوانين العربية مصر 148 مدني، الإمارات 246 مدني، الأردن 192 مدني، الجزائر 106 مدني تأخذ بهذا المبدأ.

الاستثناءات المقبولة

1 شرط لمصلحة الغير مثل التأمين على الحياة لصالح شخص ثالث. جميع التشريعات العربية تجيز هذا الشرط وتعتبره نافذاً بمجرد قبول المنتفع.

2 عقود الإذعان حيث يفرض طرف شروطاً جاهزة على طرف آخر كشركات الاتصالات والنقل. المشرع المصري والأردني والإماراتي والجزائري أعطى القاضي سلطة تعديل الشروط المجحفة أو إعفاء الطرف الضعيف منها، وهو تطور مهم يحمي المستهلك.

في السعودية تطبق المحاكم مبدأ لا ضرر ولا ضرار لتحقيق نفس الغاية، حيث يمكن إبطال الشروط المجحفة في عقود الإذعان بناءً على القواعد الفقهية العامة للعدل والإنصاف.

الفصل الثاني

تنفيذ العقد بطريق غير مباشر والجبر عليه

القاعدة الأصلية يجب تنفيذ العقد كما تم الاتفاق عليه pacta sunt servanda.

إذا امتنع المدين عن التنفيذ جاز للدائن طلب التنفيذ العيني.

في مصر والأردن والجزائر يجوز للقاضي أن يأمر بالتنفيذ الجبري مثل إخلاء عقار، أو هدم بناء مخالف، وإذا تعذر ذلك يحكم بالتعويض.

في السعودية النظام الأساسي للحكم والأنظمة المرورية والتجارية تسمح بالحجز على الأموال وبيعها بالمزاد لتنفيذ الأحكام، مع تشديد في قضايا الديون التجارية عبر لجان الفصل في المنازعات.

في الإمارات يوجد نظام متطور للتنفيذ الجبري عبر دوائر التنفيذ التابعة للمحاكم، يشمل منع السفر وحجز الحسابات فوراً.

الفصل الثالث

نظرية الظروف الطارئة بين الفقه الإسلامي والتقنين المدني

المفهوم إذا طرأت ظروف عامة لم يكن في الحسبان، وجعلت تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين دون إفناء، جاز للقاضي تخفيف الالتزام.

الأصل الفقهي تستند النظرية إلى فقه الجوائح في المذهب المالكي والضرر في المذاهب الأخرى، حيث تُوضع الجوائح الكوارث عن المستأجر أو المشتري.

التقنين المدني

مصر المادة 147 فقرة 2 من القانون المدني نصت صراحة على نظرية الظروف الطارئة، وطبقتها بكثرة في عقود الأشغال طويلة الأجل وعقود التوريد أثناء الأزمات.

الجزائر المادة 107 من القانون المدني الجزائري اتبعت نفس النهج المصري بدقة، مما يجعل النموذجين

متطابقين تقريباً في هذا الشأن.

الأردن والكويت نصوص مشابهة للنص المصري.

الإمارات المادة 249 من القانون المدني اتبعت نفس النهج، وتم تطبيقها مؤخراً بشكل واسع خلال جائحة كورونا لتخفيض الإيجارات التجارية وإعادة جدولة الديون.

السعودية لم يكن هناك نص تقنيني عام سابقاً، لكن القضاء كان يطبقها تحت مسمى الضرر العام أو الجوائح. حديثاً، صدرت أنظمة وتعاميم من هيئة السوق المالية ووزارة العدل تؤكد تطبيق مبادئ العدالة في حال طرأت ظروف استثنائية، خاصة في عقود البناء والتوريد الحكومية.

تحليل نقدي

تعتبر نظرية الظروف الطارئة صمام أمان للاقتصاد العربي، وقد أثبتت التشريعات العربية خاصة المصرية

والجزائرية والإماراتية مرونة عالية في تطبيقها لحماية أطراف العقد من الانهيار المالي بسبب عوامل خارجية.

الباب الثالث

انتهاء الالتزام وبطلان العقد

الفصل الأول

أسباب انقضاء الالتزام والإبراء والوفاء

الوفاء هو الطريقة الطبيعية لانقضاء الالتزام.

الإشكاليات الحديثة الوفاء الجزئي، والوفاء بمقابل مختلف.

في جميع التشريعات العربية لا يجبر الدائن على قبول

وفاء جزئي إلا بنص قانوني أو اتفاق.

الإبراء تنازل الدائن عن حقه.

في السعودية يشترط في الإبراء الصيغة والنية، وقد يكون الإبراء مقابل عوض مقاصة.

في مصر والأردن والجزائر الإبراء عقد رضائي يسقط الالتزام فوراً.

المقاصة سقوط دينين متقابلين.

توحدت القوانين العربية في شروط المقاصة الحلول، المثلية، الاستحقاق، مع اختلاف بسيط في المقاصة القضائية مقابل المقاصة القانونية.

الفصل الثاني

بطلان العقد لأسباب تتعلق بالرضا والمحل

أنواع البطلان

1 البطلان المطلق إذا اختل ركن من أركان العقد كعدم المشروعية.

2 البطلان النسبي إذا اختل شرط يتعلق بالأهلية أو عيب في الرضا غلط، تدليس، إكراه.

التطبيق المقارن

مصر والأردن والكويت والجزائر التمييز واضح وصريح في النصوص بين البطلان المطلق لا يسقط بالتقادم ولا يجيز والبطلان النسبي يسقط بالتصحيح أو التقادم.

في مصر المادة 129 مدني تفرق بين البطلان والانعدام.

في الجزائر المادة 97 مدني تتبع نفس التمييز الدقيق.

السعودية الفقه الإسلامي لا يستخدم مصطلحي

مطلق ونسبي بنفس الصياغة، بل يتحدث عن فسخ أو بطلان أو خيار. لكن التطبيق القضائي الحديث في المحاكم السعودية بدأ يتبنى هذا التصنيف لتسهيل الإجراءات، حيث يعتبر العقد المخالف للشريعة باطلاً باطلاً مطلقاً، بينما العقد الذي فيه غبن فاحش يخير المغبون بين الإمساك أو الفسخ.

الإمارات جمعت بين المصطلحين في القانون المدني، مما سهل عمل القضاء في تصنيف دعاوى البطلان.

الفصل الثالث

التعويض عن الضرر في المسؤولية العقدية والتقصيرية

المسؤولية العقدية تنشأ من الإخلال بالعقد.

المسؤولية التقصيرية تنشأ من الفعل الضار بدون عقد سابق.

عناصر التعويض في التشريعات العربية

يشترط توفر ثلاثة عناصر الخطأ، الضرر، وعلاقة السببية.

نطاق التعويض

في مصر والأردن والجزائر يشمل التعويض الضرر المباشر والمتوقع فقط في المسؤولية العقدية، بينما في التقصيرية يشمل كل ضرر مباشر ولو لم يكن متوقعاً.

في السعودية يعتمد القاضي على تقدير الضرر المباشر فعلياً، ويرفض التعويض عن الربح الفائت في كثير من الأحوال إلا إذا كان مؤكداً تأكيداً جازماً، وهو موقف أكثر تحفظاً من القانون المدني المصري.

في الإمارات القانون المدني سمح بالتعويض عن الربح الفائت إذا كان طبيعياً ومتوقعاً، مما قرب الموقف من المدرسة اللاتينية.

التعويض الأدبي المعنوي

كان مرفوضاً تقليدياً في بعض الفقه، لكن التشريعات الحديثة مصر، الإمارات، الأردن، الجزائر أجازت التعويض عن الألم النفسي والأدبي صراحة.

في مصر المادة 163 مدني.

في الجزائر المادة 124 مدني.

السعودية بدأت المحاكم تمنح تعويضات معنوية في قضايا الاعتداء على العرض أو السمعة التجارية تحت مظلة الجبران.

الباب الرابع

دراسة مقارنة تطبيقية محور مصر والجزائر

الفصل الأول

النموذج المصري والأردني التأثر بالقانون الفرنسي

خصائص النموذج

دقة الصياغة القانونية، الاعتماد الكبير على الشروح الفقهية مثل شرح السنهوري، ومرجعية محكمة النقض الموحدة للاجتهادات.

نقاط القوة استقرار الأحكام، وضوح النصوص، وسهولة الرجوع إليها للمستثمرين.

نقاط الضعف الجمود النسبي أحياناً، وصعوبة التكيف السريع مع المستجدات الفقهية الإسلامية الدقيقة دون تعديل تشريعي.

مجالات التميز في نظرية التعويض، والعقود المسماة، والمسؤولية التقصيرية.

العلاقة مع الجزائر يعتبر القانون المدني الجزائري ابنًا للقانون المدني المصري في كثير من أبوابه، حيث استند المشرع الجزائري إلى التجربة المصرية عند صياغة قانونه عام 1975، مما يجعلهما توأماً تشريعياً في منطقة شمال إفريقيا.

الفصل الثاني

النموذج الجزائري والمغربي التوفيق بين المدرستين

خصائص النموذج الجزائري

قانون مدني متكامل يجمع بين الأصالة الإسلامية والحداثة القانونية.

تميز في باب الالتزامات والعقود بمواد واضحة تستند إلى الفقه المالكي والحنبلي مع صياغة مدنية حديثة.

المادة 1 من القانون المدني الجزائري تنص على أن

الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

خصائص النموذج المغربي

قانون الالتزامات والعقود 1913 وتعديلاته مزيج فريد بين الفقه المالكي والتقنين الفرنسي، ولا يزال سارياً حتى اليوم بنجاح كبير، مما يجعله نموذجاً تاريخياً فريداً للاستمرارية.

الدروس المستفادة نجاح النموذجين يؤكد إمكانية الجمع بين الدقة التقنية للقانون الوضعي والأصالة الأخلاقية للشريعة الإسلامية.

المقارنة مع مصر يتشابه القانونان الجزائري والمغربي مع القانون المصري في البنية العامة، لكنهما يحافظان على نكهة مالكية أوضح في بعض مسائل العقود والعقارات.

الفصل الثالث

النموذج الخليجي السعودي والإماراتي العودة للأصول

خصائص النموذج السعودي

المرجعية الأولى هي نصوص الشريعة، ثم الأنظمة الملكية. المرونة العالية للقاضي في التقدير. عدم وجود قانون مدني موحد حتى فترة قريبة تم العمل على مشروع نظام المعاملات المدنية حديثاً.

خصائص النموذج الإمارتي

قانون مدني اتحادي 1985 يمزج ببراعة بين الفقه الإسلامي غالباً المالكي والإباضي والقوانين المدنية الحديثة. يعتبر نموذجاً ناجحاً جداً للتوفيق.

نقاط القوة في السعودية الأصالة والعدالة المطلقة حسب رؤية القاضي. في الإمارات السرعة والحداثة وملاءمة بيئة الأعمال العالمية.

نقاط الضعف في السعودية تباين الأحكام بين القضاة

لعدم وجود نص موحد في بعض التفاصيل وهو ما يعمل النظام الجديد على معالجته.

المقارنة مع مصر والجزائر النموذج الخليجي أقل تقنيناً تفصيلاً من النموذج المصري الجزائري، لكنه أكثر مرونة في التطبيق الفقهي المباشر.

الخاتمة والتوصيات الموحدة

نتائج الدراسة المقارنة

1 الوحدة في الأصول رغم تعدد المصادر فإن المبادئ العامة للعقد التراضي، المشروعية، الوفاء موحدة في جميع الدول العربية لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية والعرف التجاري الموحد.

2 التباعد في الفروع الاختلاف يظهر في التفاصيل الإجرائية، ونطاق التعويض، وتطبيق نظرية الظروف

الطارئة، ودرجة الشكلية المطلوبة.

3 محور مصر والجزائر يمثلان العمود الفقري للتقنين المدني العربي، وقد أثرت تجربتهما بشكل كبير على دول المغرب العربي والأردن والكويت.

4 اتجاه التقارب هناك توجه واضح في الدول الخليجية السعودية، الإمارات، عمان نحو إصدار قوانين مدنية مرقمة لتوحيد الاجتهاد، بينما تسعى الدول ذات القوانين القديمة مصر، الأردن، الجزائر لتحديث نصوصها لتواكب العصر الرقمي.

توصيات للمشرع العربي

1 توحيد مشروع قانون عربي للعقود العمل على وضع مجلة عقود عربية موحدة تستفيد من أفضل ما في التجارب الخمس، خاصة في مجالات التجارة الإلكترونية والعقود الدولية.

2 تفعيل التحكيم التجاري تشجيع اللجوء للتحكيم

كوسيلة لحل منازعات العقود بين الشركات العربية، وتوحيد قوانين التحكيم لتتوافق مع اتفاقية نيويورك.

3 تحديث نصوص المسؤولية التقصيرية إدخال نصوص صريحة للتأمين الإلزامي والمسؤولية المحدودة في بعض الأنشطة الاقتصادية لتشجيع الاستثمار.

4 الاستفادة من الفقه الإسلامي في القضايا المستجدة مثل العقود الذكية والعملات الرقمية، حيث يوفر الفقه الإسلامي أدوات مرنة كالاستصناع والمرابحة يمكن تقنينها بشكل حديث.

5 تعزيز التعاون القضائي بين مصر والجزائر ودول الخليج لتبادل الخبرات والاجتهادات القضائية في مجال المعاملات المدنية.

المراجع والمصادر

أولا التشريعات

1 القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

2 القانون المدني الجزائري رقم 75-58 لسنة 1975.

3 القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976.

4 القانون المدني الكويتي رقم 67 لسنة 1980.

5 القانون المدني الاتحادي الإمارتي رقم 5 لسنة 1985 وتعديلاته.

6 نظام المرافعات الشرعية وأنظمة وزارة التجارة السعودية.

7 قانون الالتزامات والعقود المغربي.

8 قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية الجزائري رقم 18-05.

ثانيا الكتب الفقهية

1 عبد الرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني الجديد مجلدات نظرية الالتزام والعقد.

2 وهبة الزحيلي الفقه الإسلامي وأدلته باب المعاملات.

3 مصطفى أبو زيد فهمي نظرية الحق.

4 علي الخفيف الوجيز في شرح القانون المدني العقود.

5 أحمد عبد الرزاق السنهوري مصادر الحق في الفقه الإسلامي.

6 كتب الفقهاء المالكية والحنفية في باب البيع والإجارة.

7 شروح القانون المدني الجزائري لكبار الفقهاء

الجزائريين.

ثالثا الأبحاث والمجلات القانونية

1 مجلة المحاماة المصرية.

2 مجلة جامعة الملك سعود العلوم الإدارية.

3 مجلة التحكيم الدولية مركز دبي.

4 مجلة المجلس الأعلى للقضاء الجزائري.

5 رسائل جامعية من جامعات القاهرة والكويت والإمارات والجزائر حول نظرية الظروف الطارئة.

رابعا الأحكام القضائية

1 أحكام محكمة النقض المصرية الدائرة المدنية.

2 أحكام محكمة التمييز الأردنية والكويتية.

3 أحكام المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات.

4 أحكام ديوان المظالم والمحاكم العامة في السعودية.

5 أحكام المجلس الأعلى للقضاء في الجزائر.

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

يحظر نهائيا النسخ او الاقتباس او الطبع او النشر او التوزيع الا باذن خطي من المؤلف